الجمهورية التونسية
--*--
رئاسة الحكومة
--*--
وحدة الإدارة الإلكترونية

محضر جلسة

الموضوع: اجتماع اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة برنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

التاريخ: 22 ماي 2025 انطلاقا من الساعة الثانية بعد الظهر.

المكـــــان: قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث من المبنى الفرعي لرئاسة الحكومة بالمركز العمراني الشمالي.

المشاركون:

- ✓ السيدة سناء الوسلاتي: مكلفة بتسيير وحدة الإدارة الالكترونية، رئاسة الحكومة،
- ✓ السيد الأسد الخليل: وزارة المالية،
- ✓ السيدة ريم الجلاصي: المدرسة الوطنية للإدارة،
- ✓ السيدة إكرام بن زايد: المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن، رئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة سوسن معلى: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة سنية الغربي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة ميساء الزرزري: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد حسن حاجي: وحدة الإدارة الالكترونية برئاسة الحكومة،
- ✓ السيد رياض التوكابري: مركز إفادة للجمعيات،
- ✓ السيدة إيناس الموحلي: الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة،
- ✓ السيدة منية السهيلي: الجمعية التونسية للحوكمة المحلية،
- ✓ السيد شرف الدين اليعقوبي: جمعية "أنشر"،
- ✓ السيدة منى المكي: الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
- ✓ السيد محمد العارم: الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية.

بعد الترحيب بالحاضرين من طرف السيدة سناء الوسلاتي، تم التذكير بجدول أعمال جلسة العمل والذي تطرّق أساسا للنقاط التالية:

- متابعة نسبة التقدم في تنفيذ التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة؛
- التعهدات التي يمكن ترشيحها لجوائز شراكة الحكومة المفتوحة لسنة 2025؛
- الإعداد لخطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة القادمة، وما يقتضيه ذلك من إجراءات على غرار تغيير تركيبة اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة البرنامج؛

في البداية، ذكّرت السيدة سناء الوسلاتي أن تنظيم جلسة العمل يندرج في إطار فعاليات الأسبوع العالمي للحكومة المفتوحة، المنعقد من 19 إلى 23 ماي 2025، حيث يمكن برمجة عدد من الأنشطة في هذا الإطار وإدراجها على الموقع المخصص لذلك.

ثمّ أشارت السيدة سناء الوسلاتي أنه سينطلق العمل خلال الفترة القادمة في الإعداد لخطة العمل الوطنية السادسة لشراكة الحكومة المفتوحة للفترة، وما يقتضيه ذلك من إجراءات على غرار تغيير تركيبة اللجنة الاستشارية المشتركة المكلّفة بمتابعة البرنامج.

وفيما يتعلّق بجوائز تحدّي الحكومة المفتوحة 2025، قدّمت السيدة سوسن معلى عرضا حول شروط المشاركة في هذه الجائزة والتعهدات المقترح ترشيحها لهذا الغرض. ثمّ تمّ الاتفاق على ترشيح بوابة الميزانية المفتوحة لتونس موضوع التعهد الأول من خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة للمشاركة في هذه الجائزة مع الإشارة أن السيد أسد الخليل قدّم عرضا حول النسخة الجديدة من البوابة، مستعرضًا أهم خصائصها الوظيفية التي شملت تحسين تجربة المستخدم، وتيسير النفاذ إلى المعطيات المالية العمومية بطريقة مبسّطة وتفاعلية. كما بيّن كيف تساهم هذه البوابة في تعزيز الشفافية المالية في تونس من خلال تمكين المواطنين والباحثين من الاطلاع على البيانات المالية المحدثة بشكل منتظم، مما يعزّز من آليات المساءلة والمشاركة ويدعم الثقة في إدارة المال العام.

على إثر ذلك، قدّم الممثلون عن مختلف الهياكل العمومية المشاركون في الجلسة أهم المستجدّات المتعلّقة بالتقدم في تنفيذ تعهدات خطة العمل الوطنية الخامسة لشراكة الحكومة المفتوحة الراجعة لهم بالنظر:

التعهد	نسبة التقدّم في تنفيذ التعهد والملاحظات المتعلّقة به
التعهد1: تكريس الشفافية المالية	أشار السيد أسد الخليل أنه قد تمّ الانتهاء من تطوير النسخة الجديدة لبوابة الميزانية المفتوحة وتمّ الإعلان عن دخولها حيز الاستغلال خلال يوم إعلامي تمّ تنظيمه أواخر فيفري 2025. في هذا الإطار، قدّم السيد الخليل عرضا حول هذه البوابة في نسختها الجديدة مستعرضا أهم خصائصها الوظيفية ومدى تأثيرها على تعزيز الشفافية المالية في تونس. و سيتواصل العمل على استكمال عدد من التحسينات في الفترة القادمة.
التعهد عدد 2: منظومة استخلاص معاليم استغلال الملك العمومي للمياه والتعهد عدد 3: منظومة التصرف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه	اعتمدت وزارة الفلاحة منظومة رقمية لمعالجة مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه بسبب تعقيد الإجراءات الورقية. وقد بلغ تنفيذ التعهد الثاني مرحلة التعاقد مع مشغّل اتصالات لاستخدام البريد الإلكتروني والإرساليات لإعلام طالبي الرخص. بلغت نسبة التقدم في تنفيذ منظومة استخلاص المعاليم 80%. كما تم التقدّم في تطوير منظومة التصرّف في مطالب رخص البحث واستغلال الملك العمومي للمياه مع تسجيل عدد من المستجدّات على غرار الجهة الممولة للمشروع. وقد بلغت نسبة تنفيذه حوالي 70%.
التعهد عدد 5: تعزيز النشر التلقائي للمعلومة	- تمّ في مرحلة أولى اختيار المكتب الذي سيشرف على تطوير المنهجية والذي تولّى تنظيم عدد من جلسات العمل مع عدد من المتدخلين في المجال. - في مرحلة ثانية، تمّ تنظيم ورشة عمل بتاريخ 11 ديسمبر2024 تمّ خلالها عرض منهجية تقييم التزام الهياكل بنشر وتحيين المعلومات وفقاً للقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، وتهدف هذه المنهجية أيضاً إلى تيسير عمل المكلّفين بالنفاذ إلى المعلومة من خلال دعم جهودهم في النشر التلقائي للمعلومة. وقد شارك في هذه الورشة عدد من المكلّفين بالنّفاذ إلى المعلومة ومن ممثّلي المؤسّسات العمومية الذين قدّموا ملاحظاتهم وآرائهم حول النسخة المقترحة من المنهجية. وستعمل الهيئة في الفترة القادمة على تطوير النسخة الالكترونية من هذه المنهجية.
التعهد عدد 6: تعزيز مسار فتح البيانات العمومية في تونس	تمّ الانتهاء من تطوير السجل الوطني للبيانات العمومية (registre.data.gov.tn)كواجهة خارجية لمنصة جرد البيانات، وهو ما يمثل خطوة أساسية ضمن مسار تعزيز ديناميكية البيانات المفتوحة. كما انطلقت أشغال إعداد استراتيجية وطنية تهدف إلى التعريف بالمبادرة وتحفيز استعمالات مبتكرة تضمن ديمومتها. وتم كذلك إعداد تقرير متابعة وتقييم مدى تقدم تنفيذ البرنامج الوطني لفتح البيانات (نسخة جوان 2025) وفق منهجية تجمع بين المؤشرات الكمية والنوعية، مستندة إلى أفضل الممارسات الدولية، شملت استبيانًا إلكترونيًا موجّهًا للهياكل العمومية .
التعهد عدد 7: تركيز مسار فتح البيانات البيئية	تعمل الوزارة حاليًا على إعادة تقييم المسار المعتمد في مجال البيانات العمومية المفتوحة، حيث شرعت في إعداد العناصر المرجعية الخاصة بتطوير نسخة جديدة ومحسّنة من بوابة البيانات العمومية المفتوحة، مع الحرص على توفير الموارد البشرية اللازمة لضمان حسن إدارتها. ويُذكر أن طلب العروض المتعلق باختيار شركة لتطوير البوابة لم يكن مثمرًا.

	في السياق ذاته، تبذل الوزارة جهودًا متواصلة في مجال الاتصال بهدف تعزيز التعريف ببوابة البيانات المفتوحة الخاصة بوزارة البيئة والترويج لمحتواها لدى مختلف الفئات المستهدفة.
التعهد عدد 10: تفعيل آليات المشاركة الرقمية بالقطاع العمومي -	في إطار تنفيذ التعهّد الفرعي الأول المتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة عمل لتعزيز المشاركة الرقمية في تونس، تم إعداد خطة عمل بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بناءً على تشخيص تشاركي لواقع المشاركة الرقمية من قبل خبير مختص. وقد تم عرض هذه الخطة خلال يوم إعلامي بتاريخ 11 جوان 2024 لجمع الملاحظات بهدف تحيينها. ومن أبرز توصيات الخطة ضرورة تطوير نسخة جديدة من بوابة المشاركة العمومية وفقًا للمستجدات التقنية. وفي هذا السياق، تواصلت الشراكة مع OCDE، وتمّت دراسة إمكانية تطوير منصة جديدة باستخدام البرمجية الحرة Consul وفق مقاربة من مرحلتين (دراسة جدوى وتنفيذ مع تعزيز القدرات). كما تم تنظيم جلسة عمل تنسيقية بإشراف وزير تكنولوجيات الاتصال يوم 27 نوفمبر 2024 للنظر في عدد من النقاط الخاصّة بتنفيذ المشروع. غير أن المشروع توقّف لاحقًا بسبب انقطاع تمويل OCDE من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. و فيما يتعلّق بتنفيذ التعهّد الفرعي الثاني من التعهّد العاشر المتعلّق بإعداد وتنفيذ خطة اتصالية للتعريف بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء-مواطن www.e-people.gov.tn "، تواصلت الأنشطة الاتصالية بالشراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الفني (KOICA). كما واصل المكتب المركزي للعلاقة مع المواطن برئاسة الحكومة تنظيم دورات تكوينية للتعريف بالمنظومة، مستفيدًا من الاعتمادات المرصودة ضمن ميزانية رئاسة الحكومة. وتمّ خلال الفترة الماضية الانفتاح على عدد من المؤسسات العمومية بهدف تعميم استعمال المنظومة وتعزيز انتشارها. و انطلاقا من شهر سبتمبر 2025، سينطلق العمل على تطوير خاصيات المنظومة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالخطة الاتصالية، قصد تحسين فاعليتها وتعزيز تفاعل المواطن معها.
التعهد عدد 11: تعزيز نزاهة عدد من القطاعات من خلال منهجية إدارة مخاطر الفساد	يُنفَّذ هذا التعهّد في إطار شراكة بين الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة والمركز الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في البلدان العربية، ويهدف إلى دعم عدد من الوزارات في اعتماد منهجية متكاملة لإدارة مخاطر الفساد في قطاعات وخدمات ذات أولوية. وقد انطلقت التجربة منذ سنة 2017 بتطبيق المنهجية في القطاع الصحي خلال المرحلة الأولى، تُوّجت بإصدار تقرير تضمّن أبرز المخاطر المحددة وسبل التوقي منها. أما المرحلة الثانية، المنجزة خلال سنتي 2023 و2024، فقد شملت قطاعات النقل، الصحة (مرحلة ثانية)، المياه (وزارة الفلاحة)، والصحة العسكرية (وزارة الدفاع الوطني). وقد صدر تقرير قطاع المياه سنة 2024، فيما تعمل وزارة الصحة حاليًا على تنفيذ خطة العمل، ويُنتظر صدور تقريري قطاعي النقل والصحة العسكرية خلال الفترة المقبلة. وتقوم منهجية إدارة مخاطر الفساد على خمس مراحل رئيسية: التزام الوزارة وتشكيل فريق العمل، التكوين على المنهجية، إعداد خارطة المخاطر في مجالين محدّدين، صياغة التقرير، ثم تنفيذ خطة العمل بناءً على التوصيات المعتمدة.

التعهد عدد 12: طوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد وتطبيقها عبر منصة التكوين عن بعد الخاصة بالمدرسة الوطنية للإدارة	يهدف هذا التعهد إلى تطوير وحدات تكوينية متصلة بمجال النزاهة ومكافحة الفساد في إطار المشروع المتعلق بإحداث المنصة الإلكترونية الوطنية لتكوين الأعوان العموميين بالمدرسة الوطنية للإدارة بالشراكة مع الجانب الكوري. في هذا الإطار، تمّ عقد اجتماعات تنسيقية مع الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد لتحديد الأهداف العامة والبيداغوجية لهذه الوحدات التكوينية. كما تمّ العمل على إعداد العناصر المرجعية لاختيار الخبيرين المكلّفين بتطوير المحتوى. وتتمثل المرحلة الأخيرة في رقمنة الوحدات وإدراجها على المنصة.
التعهد عدد13: تعزيز حوكمة الجمعيات في إطار تطوير الفضاء المدني	يهدف هذا التعهّد إلى تعزيز حوكمة الجمعيات من خلال إعداد دليل عملي يساعدها على الالتزام بالقواعد القانونية وتبنّي الممارسات الفضلى، خاصة في المجال الجبائي. يُنجز هذا الدليل بالشراكة بين الإدارة العامة للعلاقة مع الهيئات الدستورية ومركز إفادة للجمعيات. ويأتي هذا المشروع في إطار متابعة توصيات ندوة "مسح الفضاء المدني"، التي تم تنظيمها بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي شدّدت على ضرورة تطوير الإجراءات الجبائية. وقد شملت مرحلة الإعداد تنظيم ورشة عمل في مارس 2024، إلى جانب ثلاث جلسات عمل جمعت ممثلين عن رئاسة الحكومة، وزارة المالية، السجل الوطني للمؤسسات وهيئة النفاذ إلى المعلومة. وقد تم الانتهاء من إعداد الدليل من قبل الخبير المكلّف منذ شهر أكتوبر 2024.
التعهد عدد 15: تيسير نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة للبيانات والخدمات المتاحة بمواقع الواب العمومية	يهدف هذا التعهّد إلى إعداد خطة وطنية للنفاذ الرقمي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، تعتمد مرجعية موحّدة ومعايير تقنية واضحة لتطوير المنصات والخدمات الرقمية العمومية، بما يُساهم في تحسين أداء تونس في مؤشر DAREالذي يبلغ حاليًا 100/27. وقد تمّ إعداد دراسة تشخيصية منذ سبتمبر 2023 بالشراكة بين وحدة الإدارة الإلكترونية والإسكوا، تلاها تكليف خبير تونسي بوضع الخطة الوطنية وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الأطراف المعنية. وقد استُكملت الخطة في جويلية 2024، وتضمّنت سبعة محاور أساسية تشمل التوعية، التكوين، المعايير الفنية، ضمان النفاذية، إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني، التعاون الدولي، والابتكار. الخطّة كتعهد تمّ تنفيذها وتمّت المصادقة عليها من طرف رئيس الحكومة والمرحلة القادمة هي مرحلة التنفيذ.

.

وبذلك اختتمت الجلسة.